الأمم المتحدة

A/57/PV.67

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٦٧**
الأربعاء، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٢٣ من جدول الأعمال

سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي: الاحتفال بانتهاء سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اليوم ووفقا للقرار ٨/٥٦ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، تحتفل الجمعية العامة باختتام سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، بموجب البند ٢٣ من جدول الأعمال المعنون ''سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي''.

لقد قيل إن الثقافة هي مرآة الإنسانية وإن التراث الثقافي يمثّل سجلا تاريخيا وفهما لمجمل روح الشعب فيما يتعلق بقيمه، وأنشطته، وأعماله، ومؤسساته، ومعالمه، ومواقعه. وقد وصفها المدير العام الحالي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، على نحو ملائم، في رسالته:

''إن التراث الثقافي للشعوب هو ذاكرة ثقافتها الحية. ويتم التعبير عنه بأشكال مختلفة عديدة، ملموسة وغير ملموسة على حد سواء. وإن جذور هذا التراث متعددة الأنواع أيضا. وإن شعبا من الشعوب لقادر بشكل أفضل، عن طريق استعادة مآثره الثقافية، ومن خلال إقراره بما طبع تاريخه وحدد هويته من مؤثرات مختلفة عديدة، أن يبني علاقات سلمية مع شعوب أخرى ليواصل حوارا غالبا ما يكون قديم العهد، وليصنع مستقبله''.

في ٤ كانون الأول/ديسمبر اتخذت الجمعية العامة القرار ٨/٥٦ بإعلان سنة ٢٠٠٢ سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي من أجل زيادة الوعي بأهمية حماية التراث الثقافي العالمي. وقد دعا القرار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى أن تكون الوكالة الرائدة لهذه السنة.

التراث الثقافي شهادة للحياة اليومية. وهو يتضمن آثارا تاريخية وأيضا التراث الصناعي، والمعرفة المحلية والأصلية، والصناعات الحرفية، والتصميم، واللغة، والتقاليد الشفوية، والطقوس والمعتقدات، والموسيقى، والرقص والأغاني، وتقاليد الطب والطهي، وما إلى ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-71880 (A)
0271880

وفي أحيان كثيرة يكون التراث هدفا للتدمير بسبب قيمته بوصفه رمزا وهوية. ويشكل الهجوم على التراث الثقافي هجوما على المجموعة في حد ذاتها ويبين التعصب والعداوة. ولذلك فإن حماية التراث ونقله إلى الأجيال القادمة ضرورتان أخلاقيتان.

إن إعلان سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي حدث بعد ٩ أشهر فقط من تدمير تمثالي بوذا العملاقين اللذين صُنعا منذ ١ ٥٠٠ عام، تصويرا لثقافة التسامح في وادي باميان في أفغانستان. وقد صدم هذا العمل الهمجي الذي قامت به طالبان العالم بأسره واعتبره العالم رمزا على الجرائم ضد الثقافة، ولكنه ليس المثال الوحيد على التخريب الثقافي. فالتراث الثقافي البوسني تم تدميره على نحو منهجي لمحو كل آثار الماضي التي تتشاطرها المجتمعات المحلية. وأشير إلى جمال الجسر المعروف جيدا في موستار، الذي لم يربط جزأين من مدينة واحدة فحسب، ولكن أيضا أعطى الاسم للمدينة ورمز إلى تكافل المجتمعات المحلية في موستار. ولكنه لم يعد له وجود. واليوم فإن اليونسكو والبنك الدولي ينسقان أعمال الأفرقة المتعددة الثقافات التي تعيد بناء جسر موستار. وأعتقد بقوة أن جسر موستار الجديد سيرمز مرة أخرى إلى التسامح وسيساعد على تخطي الفترات المظلمة في تاريخ هذه المنطقة.

إنني من أبناء منطقة غنية بالمواقع الثقافية التي عانت من الحروب والنهب ومؤخرا من الفيضانات. ونحن نحتاج إلى استراتيجيات حماية ضد الكوارث الطبيعية التي دمرت مواقع هامة للتراث الثقافي.

تشكِّل الصراعات المسلحة أكثر المخاطر المتعلقة بتدمير التراث الثقافي وضوحا. ونتيجة لذلك، ركّز أول صك دولي لحماية التراث الثقافي على هذا المجال. وفي عام ١٩٥٤، اعتمدت اليونسكو اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح، المعززة ببروتوكولين. وفي عام ١٩٧٠ تم اعتماد الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لمكافحة نهب هذه الممتلكات والاتجار بها.

ومنذ ٣٠ عاما، في عام ١٩٧٢، أبرمت اتفاقية حماية التراث الحضاري والطبيعي العالمي، وهي من الدعائم الأساسية الأخرى في مجموعة النصوص القانونية بشأن التراث وأكثرها تداولا وشهرة. واليوم، بلغ عدد الدول الأطراف ١٧٥ دولة والاتفاقية يعتد بها بوصفها أداة حيوية للعمل الجاد في الحفاظ على المواقع الثقافية والطبيعية المعرّضة للخطر. وعلاوة على ذلك، وضعت الاتفاقية قائمة بالتراث العالمي، تتضمن اليوم ٧٣٠ موقعا – ٥٦٣ موقعا ثقافيا و ١٤٤ موقعا طبيعيا و ٢٣ موقعا مختلطا – في ١٢٥ بلدا. وتشهد هذه المواقع على الإنجازات الاستثنائية للحضارات والطبيعة، وتحظى بالاعتراف بقيمتها الثقافية العالمية المتميزة. وفي هذه المناسبة الخاصة، أود أن أشجع البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية وغيرها من الصكوك الدولية لحماية التراث الثقافي على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة. وأحث كذلك على الاشتراك النشط للمؤسسات والمنظمات والأفراد على الأصعدة الدولية والوطنية والمحلية من أجل حماية وحفظ تراثنا الثقافي المشترك وتشاطر المسؤوليات المالية.

السيد أبو الغيط (مصر): وسط العديد من الموضوعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها التي تتصدى الأمم المتحدة لبحثها، تكتسب الموضوعات الثقافية مذاقا خاصا، ففي خضم المصالح الاقتصادية التي قد تتعارض أحيانا، والمواقف السياسية التي قد تتباين أحيانا أخرى، يأتي دور الحوار الثقافي بين الشعوب ليوفر الأرضية المشتركة، ونقطة الالتقاء والتقارب والتعاون الذي يفتح الباب أمام كل

طرف لفهم أكثر لطبيعة وظروف الطرف أو الأطراف الأخرى.

ومن هنا تأتي الأهمية الخاصة لموضوع اليوم. فإذا كانت الثقافة والحوار الثقافي يؤديان هذا الدور المحوري في العلاقات الدولية، فما بالنا بدور التراث الثقافي الذي يعد من أغلى مقتنيات الحضارة الإنسانية عبر التاريخ أيا كان مصدرها أو مسمياتها.

إن التراث الثقافي هو نتاج وتراكم لخبرات وتجارب إنسانية كبيرة تركها لنا الآباء والأجداد علامات على طريق ساروا فيه وسجّلوا وقائعه بطريقتهم ومن خلال ما توافر لهم من معارف، سواء كان ذلك نقشا على حجر أو خطاً على قطعة من الجلد، أو حفرا على معدن أو بيتا من الشعر أو رسما على جدار، كلها علامات إنسانية مضيئة تبين لنا الطريق الطويل المضني الذي قطعته البشرية وسط سلسلة طويلة ممتدة من التجارب والنجاح والفشل.

وإن أبسط حقوق الآباء والأجداد علينا ليس فقط الحفاظ على ما تركوه لنا من تراث وحمايته من الضياع أو الفناء، وإنما أيضا تدارسه واستخلاص ما به من عِبَر وقيم إنسانية خالدة، وتوريثه لأبنائنا ليحملوا المشعل من بعدنا حلقة جديدة في سلسلة المسيرة الإنسانية.

وما أجدرنا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بالعودة إلى تراثنا الثقافي، نفتش عنه، ونتمسك به، وننقب فيه بحثا عن الجذور المشتركة مع تراث باقي الشعوب والحضارات. وإننا، ولا شك، مهتدون لتلك الجذور، لتكون دليلا جديدا على وحدة الأصل ووحدة المصير بين كافة شعوب الأرض.

من هذه الخلفية، جاءت مبادرة إعلان سنة ٢٠٠٢ سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، والتي شارك مصر في تبنيها قبل عام مضى ممثلو نحو أربعين دولة تمثّل قارات العالم الخمس، وطائفة واسعة من الحضارات والثقافات، الأمر الذي يثبت نبل الرسالة وسمو الغاية التي جمعت ممثلي تلك الحضارات والثقافات على تعددها وتشعبها حول هدف واحد هو بذل جهد صادق للحفاظ على التراث الثقافي المشترك للبشرية.

وقد تواكب إعلان سنة ٢٠٠٢ سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، مع الذكرى الثلاثين لإبرام اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، عام ١٩٧٢. وهي مناسبة وفّرت زخما جديدا لزيادة الوعي العالمي بأهمية السعي المشترك للحفاظ على ذلك التراث وتنميته، خاصة مع وصول عدد الدول المصدِّقة على المعاهدة إلى ١٧٥ دولة.

لقد جاءت الاتفاقية قبل ثلاثين عاما لتعكس إدراكا من المجتمع الدولي للأخطار التي تتهدد التراث الإنساني بصفة عامة، ليس فقط بفعل العوامل التقليدية من تقادم أو تعرية أو تآكل، وإنما أيضا بفعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة التي تساهم في ضياع ذلك التراث، الأمر الذي ألحق أضرارا جسيمة بكنوز من التراث الإنساني والحضاري في العديد من مناطق العالم. كما فقدت البشرية في مناطق أخرى مقتنيات ثقافية لا تقدّر بثمن ولا يمكن تعويضها. ومثلما تحدث رئيس الجمعية العامة صباح اليوم، لدينا تجربة ما حدث في أفغانستان من أحداث مؤسفة.

وقد قامت الاتفاقية بمهمة نبيلة بدأت أول ما بدأت بتسجيل القائمة الدولية لمواقع التراث الإنساني، وهي تضم حاليا ٧٣٠ موقعا من مواقع التراث الإنساني المشترك، تمتد عبر قارات الكرة الأرضية. ويتعاون المجتمع الدولي كله الآن في حماية وتنمية تلك المواقع من خلال عمل منظم منسق تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

إن ما قامت به منظمة اليونسكو من جهد هائل خلال العقود الماضية لصيانة التراث الإنساني والحفاظ عليه

من الفناء، قد جعل كلمة اليونسكو مرادفا لقيمة إنسانية وثقافية كبيرة تمثل معنى الأصالة والتمسك بكل ما هو غال وعزيز على النفس من موروث تاريخي، ثقافيا كان أم طبيعيا.

فمنظمة اليونسكو، وفقا لميثاقها التأسيسي، هي المؤتمنة على حماية وصيانة وتعزيز التراث العالمي ككل، أيا كان موقع هذا التراث أو طبيعته.

ويمكن ذكر العديد من الأمثلة على ذلك الدور الحيوي الذي قامت به منظمة اليونسكو، وفي مقدمتها الحملات العديدة التي قامت بها في مختلف أنحاء العالم لإنقاذ معالم التراث الإنساني المهددة بالفناء، ومنها حملة عزيزة علينا في مصر خلال فترة الستينات من القرن الماضي لإنقاذ آثار النوبة في جنوب مصر، من الفيضانات وارتفاع منسوب نهر النيل.

كما ساهم اليونسكو في وضع وإبرام الكثير من الاتفاقيات في مجال التراث. مثل اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، واتفاقية عام ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة.

إن ما توافر لدى اليونسكو من خبرة مؤسسية عريضة وعميقة في آن واحد، ليجعلها المحفل الطبيعي لتنسيق أنشطة سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، بالتعاون مع كافة الدول والحكومات وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنظمات المجتمع المدني المعنية.

وإننا، إذ نختتم سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، ندعو اليونسكو إلى مواصلة جهودها الدؤوبة لصيانة التراث الثقافي العالمي. كما ندعو إلى الاستمرار في معاونة اليونسكو على أداء رسالتها النبيلة هذه، تجسيدا لتكاتف المجتمع الدولي لمواصلة العمل المشترك للحفاظ على التراث الثقافي.

وأود أن أنتهز هذه المناسبة لكي أعبِّر عن عميق تقدير وفد مصر لمشاركة وزير الثقافة اليوناني في هذه الجلسة للجمعية العامة. لقد كان لليونان، مع غيرها من مجتمعات وثقافات الحضارات القديمة، مساهماتها الأساسية في تعزيز هذا الحوار على مستوى البحر الأبيض المتوسط، ولمدة ألفي عام. ونأمل أن تنجح البشرية في المحافظة على هذا التراث، تراث الحوار والتسامح البنّاء.

السيد فينيزيلوس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): اليونان تعتبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان ٢٠٠٢ سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي حدثا سياسيا كبيرا ذا أهمية دولية. ولذلك، يسرنا سرورا خاصا حضور جلسة اليوم الخاصة والأنشطة المختلفة التي تنظمها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

هذه فرصة ممتازة لنعرض أمام الجمعية ثلاث نقاط ذات أهمية بالغة فيما يخص التراث الثقافي اليوناني والعالمي أيضا.

اليونان تعد العدة في الوقت الراهن لدورة أثينا للألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٤. والمثل الأولمبي الأعلى والتقليد السامي الخاص بمباريات الألعاب الأولمبية يثيران مشاعر عميقة في أنحاء المجتمع الدولي كله، الأمر الذي يجمع شعوب العالم معا حول الشعلة الأولمبية والهدنة الأولمبية. وهما من العناصر المشتركة للتراث الثقافي اليوناني والتراث الثقافي العالمي على حد سواء. وهي توفر مثالا مميزا لأهمية تعايش الآثار المادية، مثل تلك الخاصة بأولمبيا القديمة، والآثار غير الملموسة مثل القيم الأولمبية للسلام، والتنافس والتعايش.

واليونان، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تنظم أحدث مباريات الألعاب الأولمبية في القرن الحادي

والعشرين، وتنفرد بميزة أنها قادرة على تقديم أصالة المواقع والمبادئ السامية الأولمبية. ودورة الألعاب الأولمبية مثال هام جدا على الدور الهام الذي يقوم به التراث الثقافي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي سياق الاستعدادات الأولمبية، تقوم اليونان في الوقت الراهن، بالاشتراك مع اليونسكو واللجنة الأولمبية الدولية، بتنظيم مؤسسة دولية جديدة، هي الأولمبياد الثقافي، رسالتها الجوهرية هي أهمية ثقافة الحضارات. ومن الأساسي أن يعترف المجتمع الدولي بأن الصراعات المسلحة المطوّلة والمشاكل الدولية الكبرى تجد، في كثير من الأحيان، جذورها في مسائل الدين، أو اللغة أو العرق. بعبارة أخرى، أنها، على أعمق مستوياتها، مسائل ثقافية. ومفهوم ثقافة الحضارات هو الوضعية الوحيدة التي تضمن الحوار السلمي المجدي بين مختلف الثقافات وتحول الاختلافات الثقافية إلى جسور من التفاهم وليس إلى أسباب للاحتكاك وسوء الفهم والصراعات المسلحة.

ومع ذلك، فإن مفهوم ثقافة الحضارات له جانبه المادي أيضا، الذي ينطوي على حماية الآثار الرمزية في مناطق العالم التي ابتليت بالحروب، مثل أفغانستان وكوسوفو. وهناك برنامج يسعى إلى هذه الحماية يدعو له الأولمبياد الثقافي بالاشتراك مع اليونسكو.

وكجزء من الاستعدادات لمباريات الألعاب الأولمبية والأولمبياد الثقافي، يجري الآن بناء متحف الأكروبوليس الجديد في أثينا. ونأمل أن يصبح المتحف الجديد دارا للتماثيل والأفاريز الرخامية لهيكل الإلهة أثينا كلها الموزعة الآن، للأسف، بين أثينا ولندن. ونأمل كثيرا أن تقبل في آخر الأمر المقترحات التي طرحناها لتنظيم معرض مشترك لتماثيل معبد البارثينون في أثينا، تحت رعاية متحف الأكروبوليس والمتحف البريطاني. واقتراحنا هو أن تكفل عودة التماثيل والأفاريز الرخامية إلى أثينا بشكل قانوني كقرض طويل الأجل من المتحف البريطاني إلى متحف الأكروبوليس الجديد.

اليونان بلد يحتفل فيه كل يوم بالتراث الثقافي. وفي أوروبا، كما تعرفون، نخصص أياما معيّنة كل عام للاحتفال بالتراث الثقافي الأوروبي المشترك. وأعتقد أنه سيكون من المفيد أن نخصص يوما واحدا كل عام للاحتفال بتراثنا الثقافي العالمي – يوما تفتح فيه كل الآثار المسجلة على قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي للجمهور، موجهين رسالة مفادها عالمية التراث الثقافي.

إن حماية التراث الثقافي لبلدان العالم يجب أن تعتبر واجبا يقع على عاتق البشرية ككل. وتلك المسؤولية لن تعتبر قط أكثر من مثل أعلى رومانسي ما لم تتخذ تدابير عملية لتوفير المعونة المالية الدولية دعما لتحقيق ذلك الهدف المحدد. وأعتقد أن توفير التمويل يجب أن يضمّن في أي قرار ذي صلة تعتمده الجمعية العامة.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): الحقيقة أنه مما جاء في وقته تماما وكان ضروريا أن الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة أعلنت ٢٠٠٢ سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي. التراث الثقافي يشهد على تطور المجتمع البشري ويعد حاملا أساسيا للحضارة الإنسانية. وقد قام بدور حيوي في تعزيز التفاهم المتبادل بين البلدان، وكذلك في تعزيز الاتصال فيما بين مختلف الثقافات والحضارات. وحماية التراث الثقافي العالمي واستخدامه استخداما جيدا مسؤولية مشتركة تقع على عاتق كل الشعوب في العالم. وهذا العام، في الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، نظمت اليونسكو ووكالات أخرى سلسلة من الأحداث والأنشطة. وبذلت اليونسكو جهودا جبارة لزيادة الوعي العام في أنحاء العالم بحماية التراث

الثقافي. وجهودها آخذة في تحقيق نتائج جيدة. ولهذا نود أن نعرب عن تقديرنا.

الصين بلد ذو حضارة قديمة وتاريخ طويل. والصين لها آثار طبيعية وثقافية قديمة عديدة. وهي ليست فقط تراث الأمة الصينية الذي لا يقدر بثمن، وإنما هي جزء هام من التراث الثقافي والطبيعي العالمي أيضا. والحكومة الصينية تولي على الدوام أهمية لحماية وبناء وتخطيط وإدارة المواقع الطبيعية الخلابة والأماكن ذات الأهمية الثقافية، وأيضا المواقع التاريخية. وهي لا تزال تتبع بشكل ثابت المبدأ التوجيهي الخاص المتمثل في الحماية القوية والإدارة المتكاملة والتنمية الصحيحة والاستخدام المستدام. والصين، في عملية تنميتها الاقتصادية، تبذل كل الجهود للحفاظ على المواقع التاريخية والثقافية وكرست نفسها بحماس للمواءمة بين التاريخ والعصر الحديث حتى يتعايشا بشكل منسجم. والصين سجلت حتى الآن ٢٨ موقعا من مواقع التراث الثقافي والطبيعي العالمي. ولا تزال تؤيد دائما بشكل نشط أنشطة اليونسكو، وتشارك فيها، لتنمية وحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي. وانضمت بالفعل إلى ثلاث اتفاقيات دولية، بما فيها الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي. والصين لا تزال تبذل جهودها وتقوم بواجبها في المساهمة في حماية التراث الحضاري والطبيعي العالمي.

التراث الثقافي لا ينتمي إلى بلد بمفرده أو أمة بمفردها، وإنما للبشرية كلها. وحماية التراث الثقافي حماية للتاريخ المشترك للبشرية. والصين، باعتبارها من الدول الراعية لسنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، مستعدة لبذل جهود متضافرة مع بقية المجتمع الدولي لحماية التراث التاريخي والثقافي الثري للبشرية واستخدامه استخداما جيدا.

وفي الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، ترعى البعثة الصينية واليونسكو معا معرضا لصور التراث الثقافي العالمي. ونأمل أن يقوم هذا المعرض بدور نشط في تعزيز حماية واستخدام التراث الثقافي.

السيد ماك إيفور (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): يسر نيوزيلندا أن تعترف بالاحتفال بيوم ٤ كانون الأول/ديسمبر وتشارك فيه بوصفه يوما للتراث الثقافي، يشير إلى نهاية سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لجميع المشاركين في تنظيم هذه السنة، وخصوصا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على دورها الطليعي.

وهناك جبل معروف جيدا في الجزيرة الشمالية لنيوزيلندا يسمى جبل تونغاريرو. وهو جبل بركاني، يمثل مخروطا ضخما، يظل ساكنا معظم الوقت لحسن الحظ. هذا الجبل، مع الأرض المحيطة به، أصبح أول حديقة عامة وطنية لنيوزيلندا قبل ما يربو كثيرا على ١٠٠ سنة. كذلك كان الأول من ثلاثة مواقع في نيوزيلندا أدرجت في قائمة التراث العالمي. إن حديقة تونغاريرو الوطنية أدرجت في القائمة بوصفها موقعا طبيعيا وثقافيا كلاهما، نظرا لمناظرها الطبيعية البكر إلى حد كبير والارتباط الثقافي القوي بالسكان الأصليين.

وتونغاريرو جزء من نيوزيلندا يسرنا أن نتشاطره من خلال اتفاقية الميراث العالمي، كجزء من التراث الثقافي الجماعي للمجتمع الدولي. ونظرا لموقعه الجغرافي، هو كذلك بالمصادفة أول موقع عالمي للتراث الثقافي معترف به تدفئه شمس اليوم الجديد. ويمكن القول بأن التزام العالم بسنة التراث الثقافي بدأ على قمة ذلك الجبل في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠١ وسينتهي هناك أيضا. وقد تعزز

تونغاريرو، بما في ذلك القيم الثقافية التي تمثل جزءا من مطلق وجوده، بالسنة الدولية التي الآن تشرف على الانتهاء.

وقد بدأت احتفالات نيوزيلندا الرسمية إحياء لهذا اليوم للتراث الثقافي هذا العام باحتفال الفجر الذي أجراه صباح هذا اليوم قادة تانغاتا هوينوا، وهم السكان الأصليون لنيوزيلندا. وشغلت هذه الاحتفالات نطاقا واسعا من المجتمعات المحلية الإثنية التي تكوِّن معا النسيج الثقافي المتنوع لمجتمع نيوزيلندا. كذلك شاركت هذه الجماعات في سلسلة من الأنشطة التي جرت على نطاق نيوزيلندا خلال السنة الماضية.

ويغطي جنوب الباسفيكي، بمحيطه وأراضيه، ما يكاد يبلغ ثلث سطح الأرض. وهو غني بالتراث الثقافي، الذي يعتز به جدا بطبيعة الحال من بيننا أولئك الذين هم من ذاك الجزء من العالم. ومن دواعي الشرف لنيوزيلندا أنها أعلنت قبل ثلاثة أسابيع فقط ترشحها لمقعد في لجنة التراث العالمي في انتخابات السنة القادمة، حيث أننا سنريد أن نمثل المنطقة التي ننتمي إليها، بما في ذلك كل ما تقدمه لتراث العالم الثقافي.

وتساند نيوزيلندا جهود المجتمع الدولي الجارية لتعزيز وحماية التراث الثقافي العالمي. وكجزء من التزامنا، يسر نيوزيلندا أن تقدم مساندتها لمشروع القرار بشأن سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي.

السيد ميغا (مالي) (تكلم بالفرنسية): إن احتفال اليوم باختتام سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي يوفر لنا الفرصة لكي نقيم الإجراءات المتخذة للمحافظة على التراث الثقافي والتوعية به والاستفادة منه وإسهامه في تعزيز السلام والتفاهم المتبادل بين دول العالم.

ويشمل التراث الثقافي بوصفه مجموعة من المشغولات الحرفية والقيم اللامادية أورثنا إياها أسلافنا، كل ما هو مرتبط بتاريخ أسرة أو مدينة أو دولة.

وبوصف التراث الثقافي شاهدا على الماضي لا منازع له، فهو يمثل الهوية الثقافية، وشعوا بالانتماء لكل مكوِّن للدولة ومصدرا للإلهام. وهو الكنز الذي يحمل بصمات ماضينا التي لا يمكن إنكارها. وأحد أهم الأسباب للحفاظ على التراث الثقافي هو أنه يشكل المصدر الأساسي للمعلومات عن التاريخ. إنه بالنظر إلى الماضي سنتمكن من بناء الحاضر والمستقبل، وقد ظل هذا عقيدة لجميع الأمم.

ويوضح التاريخ الحديث للأمم الأفريقية هذا بصورة جيدة جدا. فاستقلال هذه الدول أثار نقاشا بشأن الهوية واهتماما بالماضي. ويمتلك بلدي، مالي، الواقع في قلب غربي أفريقيا وفي مفترف طرق عالمين، أفريقيا السوداء جنوب الصحراء الكبرى وعالم العرب – البربر، التراث الثقافي الأغنى والأكثر تنوعا في غربي أفريقيا. ويأتي هذا التراث من المواقع الأثرية التي لا تحصى في الدلتا الداخلية لنهر النيجر ومنطقة ميما الواقعة على بحيرة والهندسة المعمارية الشهيرة في أرض دغيني وتمبكتو وسيغو فضلا عن محميات التيليم في أرض الدوغون. إن ثلاثة مواقع من هذه، وهي على وجه التحديد، تمبكتو ودغيني وجروف بانغياغارا، مسجلة بالفعل في قائمة اليونسكو للتراث العالمي. وفي الوقت الحاضر، وبتسجيل مقبرة اسكياس في غاو، والتي يجري إعداد ملف لها بمساعدة اليونسكو، نتصور أن مالي، بالترافق مع إثيوبيا، ستصبح البلد الأفريقي الذي لديه أكبر عدد من الثروات الثقافية في قائمة اليونسكو للتراث العالمي جنوب الصحراء.

وهذه فرصة لتحية إجراءات اليونسكو. فبالرغم من إمكانياتها المالية الشحيحة، تمكنت من استخلاص اعتراف

أكبر بالحاجة للحفاظ على التراث الثقافي وتواصل اتخاذ الإجراءات الضرورية بغية حماية المواقع التاريخية والمعالم الأثرية التي هي بدون شك رموز ممثلة للطريقة التي تطور بها الإنسان خلال العصور.

ويجب أن يظل الحفاظ على التراث الثقافي في صميم اهتمامات المجتمع الدولي. إن التراث الثقافي مهدد بالدمار في أجزاء متنوعة من العالم. فلا مبالاة السكان المحليين ومتخذي القرار هي في كثير من الحالات نتيجة الافتقار للمعرفة، وهو السبب الرئيسي لعدم حماية التراث الثقافي. ورغم ثراء التراث الثقافي الأفريقي والمزايا العديدة التي يقدمها، لم يُستهدف قطاع الحفاظ على التراث الثقافي لأفريقيا وإعادة تقييمه إلا أحيانا بمشروعات رصدت لها أموال محدودة للغاية.

ويتفاقم ضعف القدرة المؤسسية على حماية التراث الثقافي نظرا لأن السكان لا يفهمون دائما الحاجة لحماية تراثهم. ويجب أن يضيف المرء إلى ذلك الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها البلدان النامية. إن الحفاظ على التراث الثقافي قد تراجع إلى مرتبة ثانوية مقارنة بضرورات التنمية الحتمية مثل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، والتصنيع وإقامة البنية التحتية الاجتماعية – الاقتصادية. ومن ثم، تراجع الحفاظ على التراث إلى أولوية منخفضة بذريعة ارتفاع تكلفته بأكثر مما هو مناسب وعدم استحقاقه لقلة العائد من الاستثمار فيه.

وعلى نفس المنوال، تعرض تأثيرات العولمة والتطورات التي لم يسبق لها مثيل في الاتصالات أكثر من أي وقت مضى الشعوب الأكثر ضعفا لنهب تراثها الثقافي وفقدان هويتها الثقافية.

وكان العقد الذي انتهى من فوره نقطة تحوُّل حاسمة في إدراك أهمية الثقافة في عملية التنمية. فللثقافة أهمية رئيسية في الإنماء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمعات المعاصرة. والمطالبة بالهوية الثقافية ضرورية للبلدان النامية في عالم يمر بتغيير مستمر. والتراث الثقافي هو عامل من عوامل تنمية جميع البلدان. ويجب ألا يعتبر الحفاظ عليه وإعادة تقييمه مرادفا لحالة الانكفاء على التراث والعزلة لجهة التقاليد. فالتراث الثقافي المحافظ عليه جيدا سيحتفظ بقيمه ومن ثم يجتذب كلا من الزائرين الأجانب والمحليين، وبذلك يسهم في التنمية الاقتصادية للبلد المعني.

ويساهم الحفاظ على التراث الثقافي لشعب من الشعوب في المحافظة على هويته الثقافية. فالعمل في هذا المجال ليس للاختصاصيين فيه وحسب ولكنه يجب أن يشغل جميع الناس على المستوى المحلي أيضا.

كما أن الثقافة هي عامل هام يمكن أن يسهم في تعزيز السلام في إطار المجتمعات وبين الدول. وبوصف أفريقيا من أعمدة الحضارات القديمة، فهي مواجهة بالصراع والحرب اللذين يجعلان سكانها معرضين بدرجة عالية لخطر الوقوع ضحايا للفظائع. ونحن، إذ نواجه هذا العنف لا يمكن أن نقنع بإطفاء الحرائق. ويتعين علينا اليوم أن نجد طريقة للتعامل مع مسببات هذه الصراعات.

نحن نعرف أن ثقافتنا توفر قيما يتسنى لنا من خلالها أن نبعد شبح الأزمات التي تؤدي إلى الحرب. وإن ثقافتنا بما تتسم به من ممارسات ثقافية عديدة في مجال حل الصراع، تمثل أداة للسلام. والاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي يمنحنا فرصة للتفكير في الاستراتيجيات والإجراءات التي نتخذها لحماية تراثنا الثقافي بشكل أفضل.

وفي ذلك الصدد، فإن مالي مقتنعة بأن هذه الاستراتيجيات والإجراءات يمكن أن تتمحور حول العناصر التالية: مشاركة إضافية للشعب في حماية التراث الثقافي؛ توطيد القدرة المؤسسية فيما يتعلق بإدارة التراث الثقافي؛

العمل على الوفاء بدور الثقافة ومقامها في التنمية؛ تطوير الأنشطة الثقافية في المجالين العام والخاص التي من شأنها أن تزيد الوعي، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بضرورة حماية نتاجنا الثقافي؛ تدريب أصحاب المواقع الثقافية وغيرها من عناصر التراث الثقافي على كيفية حمايتها؛ إنشاء متاحف محلية لحفظ النتاج الثقافي؛ زيادة الوعي لدى الناس بدور التراث الثقافي في الحد من الفقر وإعداد قائمة بالتراث الثقافي.

وإن الاحتفال بانتهاء سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي يجب أن يشكل أيضا نقطة انطلاق لتحقيق الإدراك الوطني والدولي للحاجة إلى مزيد من التعبئة وإلى التزام ثابت بالحفاظ على التراث المشترك للبشرية. ويجب أن يترجم ذلك إلى دعم موضوعي للجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمؤسسات الوطنية ذات الصلة.

السيد موريكاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تختتم سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي أعمالها اليوم. وفي غضون السنة الماضية، بذلت أطراف مختلفة جهودا كثيرة بقيادة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وبمناسبة الذكرى الثلاثين لاتفاقية ١٩٧٢ المعنية بحماية التراث العالمي الطبيعي والثقافي، انعقد مؤتمر فينيسيا من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر بهدف زيادة الوعي بضرورة المحافظة على التراث الثقافي للبشرية وتسريع الجهود الملموسة تحقيقا لهذه الغاية.

وإن حكومة اليابان، بوصفها مشاركا جديا في هذه الجهود المشتركة، تتوقع من تقرير اليونسكو الذي سيتم تقديمه في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة – على أمل أن يقدمه المدير العام، السيد كويشيرو ماتسورا – أن يرسم اتجاه جهود المتابعة المتوسطة والطويلة الأمد التي يبذلها المجتمع الدولي على أساس ما تسفر عنه السنة من نتائج.

وعليه، أود أن أتطرق إلى مسألتين تعلِّق حكومتي عليهما أهمية كبرى. أولا، ينبغي تنسيق الجهود الرامية إلى الحفاظ على التراث الثقافي بشكل أفضل مع أنشطة الأمم المتحدة الأخرى. وإن إعادة بناء المعالم الثقافية التي دمرت بشكل منهجي خلال الصراعات، مثل جسر موستار وهو جزء مهم من تراث البوسنة الثقافي في البوسنة والهرسك، تمثل جهدا رمزيا نحو المصالحة والتعايش الذي سيسهم في عملية بناء السلام.

وفي كمبوديا، لطالما كانت أنغكور رمزا للوحدة الوطنية، وأصبحت تشكل اليوم مركز تنسيق للتعاون الدولي في ترميم المعالم التاريخية التي لا تقدر بثمن والحفاظ عليها. وما برحت حكومتي تشارك في ذلك التعاون المثمر عن طريق الصندوق الاستئماني لليونسكو/اليابان للمحافظة على تراث العالم الثقافي. وفي السنوات الأخيرة، أصبح موقع أنغكور موطئ قدم هام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لكمبوديا.

ثانيا، ينبغي أن يعزز المجتمع الدولي جهوده للحفاظ على تراثه الثقافي غير الملموس. وأنا على قناعة بأن الحفاظ على ذلك التراث سيضطلع بدور يزداد أهمية في ثقافتنا ومجتمعنا، بوصفه انعكاسا للإبداع والتنوع في الروح الإنسانية. واعتمدت اليابان تشريعات في هذا المجال منذ عهد بعيد يعود إلى سنة ١٩٥٠ لمواجهة التغييرات الجذرية التي كانت تحدث في مجتمعها نتيجة تسارع وتيرة التصنيع. وإننا نعتقد أن خبرتنا قد تكون مرجعا مفيدا بالنسبة إلى كثير من البلدان التي تواجه اتجاها لم يسبق له مثيل نحو العولمة. ومن خلال الصندوق الاستئماني الخاص باليونسكو/اليابان للتراث الثقافي غير الملموس الذي أنشئ في عام ١٩٩٣، ما انفكت

الحكومة اليابانية تبذل جهدا نشطا للمساهمة في جهود اليونسكو، من قبيل إعلانها في سنة ١٩٩٣، روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية.

شغل السيد كلارك (بربادوس)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

وعلاوة على ذلك، يرحب وفد بلادي بالخطوات التي اتخذتها حتى الآن اليونسكو والمجتمع الدولي في سبيل اعتماد اتفاقية الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي. وإننا على استعداد للمشاركة بنشاط في المفاوضات المعنية بهذا الموضوع، بهدف اعتماد المؤتمر العام لليونسكو الاتفاقية في دورته الثالثة والثلاثين.

وكما صرح مدير عام اليونسكو في العام الماضي، بعد اتخاذ القرار ٨/٥٦، بإعلان سنة ٢٠٠٢ سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، للجميع مصلحة في التراث الإنساني المشترك، بغض النظر عن الموقع الجغرافي. ويتطلب الحفاظ على التراث الثقافي للبشرية جهودا دؤوبة ومتواصلة يبذلها كل شريك في المجتمع الدولي دون استثناء. وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد للجمعية تصميم حكومة اليابان على مواصلة مشاركتها في جهود المجتمع الدولي بقيادة اليونسكو.

السيد كوليك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): ونحن في نهاية سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي التي تصادف رمزيا الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية التراث العالمي، يلاحظ وفدي بارتياح النتائج الملموسة التي حققتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ولجنة التراث العالمي، في هذا المجال.

وأغتنم هذه المناسبة للإعراب عن الامتنان الخاص للسيد كويشيرو ماتسورا، المدير العام لليونسكو.

ونرجو أن يزوِّدنا عرضه المجمل للأنشطة المضطلع بها خلال سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، إلى جانب تقرير الأمين العام، بصورة واضحة وشاملة للتقدم المحرز حتى الآن، فضلا عن تحديد السبل العملية للسير قُدما.

ولما كانت اليونسكو قد كُلفت بوصفها الوكالة الرائدة للسنة، فمن المهم في رأينا أن تواصل العمل الهام الذي تقوم به بالفعل.

ونود بوجه خاص أن نعيد تأكيد أهمية مواصلة تطوير الآليات الدولية لحماية التراث العالمي. ونرى أن من المفيد لتحقيق هذا الغرض أن يعقد مؤتمر دولي لاستعراض فعالية الصكوك الدولية في هذا الميدان، والترويج لصياغة صكوك دولية جديدة تحدد المعايير.

وفي رأينا أن أي مبادرة من هذا القبيل تتفق والمبادئ التوجيهية لاستراتيجية اليونسكو لتعزيز التعاون الدولي لحماية التراث الثقافي العالمي. والواقع أنها قد تصبح أداة مفيدة في تلبية الطلبات الجديدة في مجال وضع المعايير، وفي تشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الصدد.

ولما كانت أوكرانيا بلدا لا يزال يشعر بالألم إزاء تهدم كنائسه وحرق محفوظاته وتدمير تراثه الأدبي – فهي لا تزال، كما كانت دائما، من الداعين بشدة إلى بذل جهود دولية متضافرة في سبيل حماية التراث الثقافي العالمي والوطني.

وفي إطار سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي تتخذ أوكرانيا خطوات عملية لتعزيز التراث الثقافي لبلدنا. فهي تمشيا مع خطة عملنا الوطنية، تركز جهودها أولا على مواصلة تحسين التشريعات الوطنية. وإلى الآن جرى إعداد عدد من الصكوك القانونية الدولية كي يصدق عليها البرلمان الأوكراني، ونتوقع بوجه خاص أن يتم التصديق في المستقبل القريب على اتفاقية حماية التراث الثقافي تحت سطح البحر.

كما أننا نجحنا في تنفيذ عدد من المشاريع التقنية والاقتصادية لضمان حماية جيدة لتراث أوكرانيا على المستويين الوطني والمحلي. ولتحقيق هذه الغاية أعد برنامج وطني لحماية تراثنا الثقافي كي نكفل التمويل اللازم من الميزانيات الوطنية والمحلية.

وثالثا، يواصل بلدنا بنشاط اختيار الخواص الثقافية والوطنية الجديدة وتجهيزها لإدراجها في قائمة التراث العالمي. وأود في هذا السياق أن أبلغ الجمعية بأن أوكرانيا سوف تستضيف في عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ حلقتين دراسيتين إقليميتين لتحديد الخصائص الثقافية والوطنية بقصد إدراجها في قائمة التراث العالمي.

وأختتم بياني بالإعراب عن التزام أوكرانيا القوي واستعدادها لمواصلة الإسهام في جهود الأمم المتحدة في سبيل تحقيق الهدف السامي وهو حماية التراث الثقافي العالمي.

وأود الإعراب أيضا عن تقديرنا الخالص لوفد مصر لتنسيقه مشروع القرار بشأن البند الذي ننظر فيه من جدول أعمالنا، ونرجو أن تعتمد تلك الوثيقة الهامة من الجمعية العامة بنجاح قريبا.

السيد كاباغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): إن الهدف الرئيسي لمشروع القرار الذي سيطرح على الجمعية العامة والذي يزمع بلدي المشاركة في تقديمه، لن يقتصر على اختتام سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، اليوم. بل سيكون، وبوجه خاص، دعوة الدول الأعضاء إلى العمل مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مواصلة تعزيز وحماية التراث الثقافي العالمي – من خلال عملية توعية وتعليم مستمرة فيما يتعلق بالإرث الوطني والعالمي.

وتسلم الأرجنتين بالدور القيِّم الذي تؤديه اليونسكو في سبيل حماية التراث الثقافي العالمي، وتقدر هذا الدور، وتشيد بالعمل الذي تضطلع به اليونسكو في هذا المضمار، وترجو أن تواصل المنظمة تصدُّر هذه العملية لحفظ التراث العالمي.

كما أن أكثر من ٧٠٠ موقع قد أدرجت في قائمة التراث العالمي بما يشهد بجلاء على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لحفظ هذا التراث. غير أن الكثير من هذه المواقع قد تدهور أو هو معرّض للدمار. ولذا يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تجميع الجهود والتعاون لحماية ذلك التراث مراعيا أن الإضرار به إضرار بذاكرتنا وإرثنا المشترك.

وكما أوضحنا في العام الماضي، فإن الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية التراث العالمي التي يعتبرها بلدي اتفاقية ذات أهمية خاصة. ولقد حظيت تلك الاتفاقية إلى الآن بأكثر من ١٧٠ تصديقا وبذا أصبحت نوعا من الاتفاقيات العالمية التي توفر إطارا مرجعيا لكل الصكوك القانونية المصممة من أجل حماية التراث الثقافي بكل جوانبه. ومن هنا فقد أصبحت صكا للتنمية المستدامة لكل المجتمعات عن طريق الحوار والتفاهم المتبادل.

وتغتنم الأرجنتين هذه المناسبة لتجديد التزامها، لا بحماية التراث الثقافي فحسب بل وبتراثنا كذلك، فضلا عن التراث العالمي والطبيعي. ونشير في هذا الصدد إلى جانبين هامين هما: دور المجتمعات المحلية في حماية التراث، وضرورة توليد موارد إضافية لتحقيق ذلك الهدف.

وللمجتمعات المحلية دور محوري في تحديد وحماية وإدارة التراث الثقافي والطبيعي. وبهذا المعني يكون دعم هذه المجتمعات – خبراتها وممارساتها التقليدية – هو جوهر حفظ ذلك التراث، وبوجه خاص بالنسبة للطبيعة الثقافية. وهذا هو السبب في ضرورة اعتبار المشاريع الرامية إلى حماية التراث الطبيعي والثقافي سبلا ملموسة للتعاون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، وفي ذلك السياق،

اعتبارها سبلا ملموسة لرتق النسيج الاجتماعي الذي مزّقته الأزمات بكل أنواعها.

وثانيا، علينا أن ندبر موارد إضافية عن طريق مبادرات مبتكرة كمبادرة الشراكة العالمية في التراث، التي رحبت بها لجنة التراث العالمي في هذا العام، كي نستطيع من خلال التعاون مع الشركاء في المجتمع المدني والقطاع الخاص، توليد الإمكانات التي تتيح لنا حماية مواقع التراث العالمي على المدى القصير والمتوسط والطويل، وكفالة التدريب السليم للموارد البشرية اللازمة للحفاظ عليه وإدارته.

والأرجنتين تحث البلدان التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية التراث العالمي وسائر الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي، على أن تبادر إلى ذلك. وهي تشمل، على وجه الخصوص، اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح والبروتوكولان الملحقان بها، والاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي تحت سطح الماء. وأود أن أشير إلى أهمية حقيقة أن كل صكوك منظمة اليونسكو القانونية المصاغة لحماية التراث الثقافي مترابطة وتعزز بعضها بعضا.

ولقد قدّم الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي للمجتمع الدولي إطارا كي يقيم من خلاله سلسة من الفعاليات المقصود بها تنبيه العالم إلى أهمية حفظ ذلك التراث للأجيال القادمة.

وفيما يتعلق بالأنشطة التي قام بها بلدي لنشر المعلومات وتوفير التدريب، أود أن أبرز، ضمن أمور أخرى، عقد الحلقة الدراسية الثانية بشأن الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي للعالم، في آب/أغسطس، في إقليم كوردوبا، والتي عُقدت بالقرب من حي ومزارع يسوع بكوردوبا – وهو موقع مسجّل في قائمة التراث العالمي منذ عام ٢٠٠٠؛ والمؤتمر المعني بسنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، الذي عُقد من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر؛ ومبادرات في مجالات مختلفة، مثل تلك التي تم القيام بها بين قوات الشرطة وفي مراكز تدريب عمليات حفظ السلام لتقديم المعلومات بشأن مضمون ونطاق اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بحماية التراث الثقافي، وكذلك أهميتها أثناء مراحل إعادة البناء.

وإلى جانب عملنا على الصعيد الوطني، تشارك الأرجنتين بكثافة في أنشطة اليونسكو من أجل وضع المعايير. وبصفة خاصة، قمنا بدور نشط جدا في المفاوضات التي أفضت مؤخرا إلى اعتماد اتفاقية التراث الثقافي تحت سطح الماء؛ وفي عملية استعراض القواعد التوجيهية التشغيلية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، وهي عملية لا تزال مستمرة؛ وفي المفاوضات الجارية الآن لوضع صك بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي.

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة التأكيد على التزام الأرجنتين بحماية التراث العالمي واستعدادنا لمواصلة العمل في كل المحافل ذات الصلة من أجل حفظ ذلك التراث.

السيد فينتو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): نظرا لتقاليد إيطاليا الثقافية وتاريخها الفني، فهي تعطي أولوية كبرى لقضية التراث العالمي. ولهذا أيدنا بشدة إعلان سنة ٢٠٠٢ سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي. ونحن نرحب بتزامن ذلك الإعلان مع الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية التراث العالمي، التي احتُفل بها في فينيسيا من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر بعقد مؤتمر خاص لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بعنوان ”التراث العالمي ٢٠٠٢: تراث مشترك، مسؤولية مشتركة“، استضافته الحكومة الإيطالية. و استضافت الحكومة الإيطالية خلال العقدين الماضيين عددا من فعاليات اليونسكو المعنية بالتراث

العالمي، بما في ذلك جلسات للجنة التراث الثقافي في فلورنسا عام ١٩٨٣ وفي نابولي عام ١٩٨٧، ومؤخرا مؤتمر ”للثقافة أهميتها“، الذي استُضيف في فلورنسا عام ١٩٩٩، وشارك في رعايته البنك الدولي واليونسكو وإيطاليا.

ولقد اجتمع في مؤتمر فينيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٦٠٠ خبير من جميع أنحاء العالم ونجح المؤتمر في إذكاء الوعي بالحاجة إلى استثمار أكبر في التراث الثقافي بوصفه أداة للتنمية والترابط الدولي. كما أنه عزز الإدراك الواسع النطاق لأن الاتفاقية، التي صادقت عليها ١٧٥ دولة طرفا فيها، لا تزال أصلح وأعم صك قانوني دولي لحماية التراث الثقافي والطبيعي. ولكن اتضحت أثناء المؤتمر الحاجة إلى البحث عن تفسير مطور ومتكامل للاتفاقية، مع احترام روحها وأهدافها والتصدي في الوقت ذاته للمشاكل الجديدة، وذلك بالمشاركة مع صكوك أخرى في القانون الدولي مطبقة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولقد نجحت الاتفاقية في التوصل إلى حل وسط متفق عليه عالميا بين مفاهيم تبدو متعارضة عن الثقافة والطبيعة، والسيادة الوطنية، والمسؤولية الدولية، والهوية الثقافية، والعالمية. ومن هذا المنطلق، تمثل الاتفاقية تأكيدا جديدا وغير مسبوق لتقاسم المسؤولية والترابط بين الأجيال والدول والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الجديدة عبر الوطنية – المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الأهلية، وأوساط المجتمع الدولي الفاعلة – في حماية البيئة البشرية.

ولقد شاطرت إيطاليا دائما روح اتفاقية التراث العالمي، التي تتطلب من الدول الأطراف فيها أن تضمن تحديد هوية تراثها الثقافي والطبيعي وحفظه وتعزيزه ونقل ملكيته إلى الأجيال القادمة. وقائمة التراث العالمي، التي تتضمن حاليا ٧٣٠ موقعا، هي أداة رئيسية لتلك المهمة.

إننا ندرك تماما المشاكل العملية في إدارة هذه القائمة الطويلة والمتنوعة، ونتفق تماما مع هدف تحقيق التوازن والتمثيل الأفضل فيها. ولهذا الغرض، ينبغي إعطاء أكبر تأييد ممكن للتعاون الدولي، ومساعدة البلدان النامية في بناء قدرتها على تحديد هوية تراثها وحمايته، وفقا للمادة ٧ من الاتفاقية.

ومن وجهة نظر إيطاليا، يجب أن تتسم قائمة التراث العالمي بالمصداقية وأن تتضمن معايير صارمة للتقييم، وأخيرا وليس آخرا، أن تتسم بالديناميكية. ولإنجاز الحوار بين الثقافات وحفظ الذاكرة التاريخية للأجيال القادمة، لا تكفي حماية التراث المادي. ومن منطلق هذه القناعة، ترحب إيطاليا بالأولوية التي أعطاها المدير العام لليونسكو لحماية التراث غير المادي، التي ينبغي أن تفضي بحلول عام ٢٠٠٥ إلى اعتماد صك قانوني خاص في هذا السياق.

إن الإدارة الملائمة للتراث هي أولوية كبرى أخرى. فهناك حاجة إلى دعم قواعد الحفظ التقليدية بأدوات ملائمة توفق بين احتياجات الحفظ وبين القدرات الاجتماعية – الاقتصادية المشمولة في عملية الدعم هذا. ولهذا الغرض، تضع الحكومة الإيطالية حاليا خططا نموذجية للإدارة كي تكون مرجعية للعديد من المواقع والحدائق ذات الأهمية الوطنية التي حددناها بوصفها مناطق وأحياء ثقافية. ونحن نستخدم ذلك المصطلح للإشارة إلى المناطق الحضرية واللاحضرية التي تدل ملامحها كمواقع للأنشطة الثقافية على الحاجة إلى الإدارة عبر نظام متكامل للنقل والسياحة والخدمات. والهدف هو تعزيز وتشجيع الموارد الثقافية المادية وغير المادية. وتعكف إيطاليا الآن أيضا على سن قانون ينص على إنشاء نظم سياحة محلية. وستوفر هذه النظم أدوات جديدة لانضمام القطاعين العام والخاص في جهد تعاوني لتشجيع إدماج استراتيجيات السياحة في ميادين ذات مدلولات ثقافية هامة.

وستواصل إيطاليا دعم أنشطة اليونسكو من أجل قضية تراث العالم بالتزام وإقتناع. ولعدة سنوات الآن، خصصنا أموالاً خارجة عن الميزانية لبناء القدرة في بلدان شتى. ومنذ عام ٢٠٠١، عندما وقّعنا إعلاناً مشتركاً مع اليونسكو، أسهمت إيطاليا بمبلغ ٠٠٠ ٧٥٠ دولار لدعم الأنشطة المؤسسية لمركز التراث العالمي، بهدف العمل على وضع استراتيجية عالمية موجهة لتوسيع نطاق الأماكن المسجلة في القائمة وتعزيز قدرات المركز الإدارية. وكمثال آخر على تفانينا في خدمة قضية التراث العالمي، بوسعي أن أذكر أن إيطاليا، عقب إدراج اسمها في قائمة مئذنة جام في أفغانستان، تبرعت فوراً بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لمشروع إصلاح المئذنة.

ونفس روح التضامن، التي دفعتنا إلى المشاركة في عدة مشاريع لليونسكو، ألهمت تعاوننا الثنائي. ويتركز معظم هذا التعاون على مشاريع مشتركة لحماية وترميم الآثار وبحوث أثرية ودراسات جدوى لحدائق عامة طبيعية وثقافية واستخدام التكنولوجيات الحديثة لاستعادة التراث الثقافي المسروق. وفي جميع هذه المشاريع، يجري إيلاء اهتمام خاص بتدريب الخبراء المحليين وتنمية الخبرة المحلية.

إن الحفاظ على التراث الثقافي العالمي، وتعزيز هذا التراث يقعان في صميم اهتمامات ومسؤوليات المجتمع الدولي واليونسكو، وهي هيئة علينا واجب جماعي بأن نعمل بصورة مستمرة لجعلها أكثر أهمية وفعالية. وعودة الولايات المتحدة الكاملة إلى هذه المنظمة التي تتخذ من باريس مقراً لها، وهي عودة ترحب بها حكومتي بحرارة، ستسهم دون شك إسهاماً كبيراً في تحقيق هذا الهدف النبيل.

قد يكون الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي وغير المادي أكثر طريقة واقعية للحفاظ على التنوع الثقافي والتصدي لأحد تحديات العصر الرئيسية، هو يتمثل في: الطريقة التي يمكننا بواسطتها أن نوائم بين عملية العولمة واحتياجات الثقافات المحلية وغير الرئيسية. وفي هذا المجال أيضاً، يمكن أن تسهم إيطاليا بتبادل خبرتها. ففي الحقيقة، من الصعب إيجاد ثقافة أكثر تنوعاً في منطقة صغيرة نسبياً مثل إيطاليا في أي مكان آخر في العالم. وبحكم موقعنا الجغرافي وتاريخنا، ورثنا قدرا كثيقاً من اللغات والإرث والتقاليد منقطع النظير تقريباً. ومع ذلك، نجحنا أيضاً في بناء نظام موحد يعلمنا التسامح واحترام التنوع، ويشجع التعايش السلمي في عملية إثراء فكري بشري واجتماعي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة البند ٢٣ من جدول الأعمال. وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٣ من جدول الأعمال.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال والبنود الفرعية (أ) إلى (هـ) و (ي) من البند ١٧ من جدول الأعمال.

إن لم يكن هناك أي اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لذلك، ستقتصر البيانات على تعليل التصويت. وقد أوضحت الوفود مواقفها المتعلقة بتوصيات اللجنة الخامسة في اللجنة، وهي مبينة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. وأود أن أُذكّر الأعضاء بأن الجمعية العامة، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت على أن:

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إمّا في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة“.

وأُذكِّر الوفود أيضاً بأن تعليل التصويت محدد، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، بمدة عشر دقائق.

قبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أخبر الممثلين أننا سنشرع في البت في هذه التوصيات بنفس الأسلوب الذي اتبع في اللجنة الخامسة، ما لم تكن الأمانة العامة قد أُخطرت بغير ذلك.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير اللجنة الخامسة (A/57/624)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الخامسة الذي يتناول فصول تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي خصصت للجنة الخامسة. وستبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر (المقرر ٥١٧/٥٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال.

البند ١٧ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) **تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية**

تقرير اللجنة الخامسة (A/57/605)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها بأن تعيِّن الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣: السيد هوميرو لويس هيرنانداز (الجمهورية الدومينيكية)؛ السيد فلاديمير كوزنتسوف (الاتحاد الروسي)؛ والسيد توماس مازيت (ألمانيا)؛ والسيدة سوزان ماكلورغ (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ والسيد منير زهران (مصر).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تُعيِّن هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

(ب) **تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات**

تقرير اللجنة الخامسة (A/57/606)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها بأن تعيِّن الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣: السيد ألفارو غورجيل دي ألينكار (البرازيل)؛ والسيد سيرغي إ. ماييف (الاتحاد الروسي)؛ والسيد برنارد غ. ماييرمان (هولندا)؛ والسيد هاي - يون بارك (جمهورية كوريا)؛ والسيد أوغو سيسي (إيطاليا)؛ والسيد وو غانغ (الصين).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

(ج) إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات

تقرير اللجنة الخامسة (A/57/607)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها بأن تقر الجمعية العامة تعيين الأمين العام الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣: السيدة فرانسين ج. بوفيتش (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ والسيد تاكيشي أوهتا (اليابان) والسيد بيتر ستورمونث – دارلنغ (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تؤكد تعيين هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

(د) تعيين أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/57/608)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها بأن تعيِّن الجمعية العامة الشخصين التالي اسماهما عضوين في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣: السيد كيفين هو (أيرلندا) والسيدة جاكلين ر. سكوت (الولايات المتحدة الأمريكية).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تعيِّن هذين الشخصين؟

تقرر ذلك.

(هـ) لجنة الخدمة المدنية الدولية

'١' تعيين أعضاء في اللجنة

'٢' تعيين رئيس ونائب رئيس اللجنة

تقرير اللجنة الخامسة (A/57/609)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ١٠ (أ) من تقريرها بأن تعيِّن الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣: السيد محسن بلحاج عمور (تونس) والسيد داسبري أوتي بوتنغ (غانا) والسيد خوسيه رامون سانشيس مونيوز (الأرجنتين) والسيدة أنيتا شلازاك (كندا) والسيد يوجنيوس وايزنر (بولندا).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): توصي اللجنة الخامسة أيضا في الفقرة ١٠ (ب) من تقريرها بأن تعيِّن الجمعية العامة السيد محسن بلحاج عمور (تونس) رئيسا للجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة عمل مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تعيِّن الشخص الموصى به رئيسا للجنة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): توصي اللجنة الخامسة أيضا في الفقرة ١٠ (ج) من تقريرها بأن تعيِّن الجمعية العامة السيد يوجنيوس وايزنر نائبا لرئيس لجنة

الخدمة المدنية الدولية لفترة عمل مدتها أربع سنوات تبدا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تعيِّن الشخص الموصى به نائبا لرئيس اللجنة؟

تقرر ذلك.

(ي) تعيين عضو في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/57/610)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة الخامسة من تقريرها بأن تعيِّن الجمعية العامة السيد أندريه فيتاليفيتش كوفالينكو (الاتحاد الروسي) عضوا في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة عضوية تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تعيِّن السيد كوفالينكو؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٧ من جدول الأعمال.

البند ٤٧ من جدول الأعمال

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/أبريل ١٩٨٦

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أفهم أنه بعد المشاورات اللازمة، قد يؤجل النظر في هذا البند إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تؤجل النظر في هذا البند وأن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ٤٧ من جدول الأعمال.

البند ٤٨ من جدول الأعمال

العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسلام والأمن الدوليين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أفهم أنه من المستصوب تأجيل النظر في هذا البند إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تؤجل النظر في هذا البند وأن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ٤٨ من جدول الأعمال.

البند ٤٩ من جدول الأعمال

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أفهم أنه من المستصوب تأجيل النظر في هذا البند إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تؤجل النظر في هذا البند وأن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ٤٩ من جدول الأعمال.

البند ٥٠ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أفهم أنه لا يوجد طلب بالنظر في هذا البند في الدورة الحالية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تؤجل النظر في هذا البند وأن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نختتم بذلك نظرنا في البند ٥٠ من جدول الأعمال.

البند ٥١ من جدول الأعمال

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تؤجل النظر في هذا البند وأن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نختتم بذلك نظرنا في البند ٥١ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن أن المشاورات غير الرسمية المفتوحة باب العضوية للجلسة العامة للجمعية العامة بشأن إصلاح الأمم المتحدة، التي كانت مقررا عقدها، كما تدرك الجمعية، بعد ظهر يوم الجمعة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أرجئت إلى الأسبوع المقبل. وسيعلن عن التاريخ المحدد لإجراء المشاورات غير الرسمية في الجلسة العامة التي تعقد صباح الجمعة ٦ كانون الأول/ديسمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.